

الدولار يعاود الارتفاع أمام الجنيه المصري متأثراً بتحركات الأموال الساخنة



الاثنين 11 مايو 2026 11:00 م

أعلنت البنوك العاملة في السوق المصرية اليوم تسجيل سعر الدولار الأمريكي مستوى يقترب من 53 جنيهاً في عدد من التعاملات المصرفية داخل القاهرة وعدة محافظات، مع تسجيل أعلى سعر عند 52.90 جنيه للشراء و53.00 جنيه للبيع في بنوك أبوظبي الإسلامي وقناة السويس وميد بنك والمصرف المتحد ونكست، وفق بيانات سوق الصرف الرسمية

وتزامن هذا الارتفاع مع موجة تقلبات متسارعة في سوق النقد الأجنبي نتيجة تحركات الأموال الساخنة وتراجع شهية الاستثمار قصير الأجل، بينما تستمر الحكومة في الاعتماد على أدوات سعر الصرف المرن ضمن برنامج صندوق النقد الدولي، ما يعكس حالة اضطراب ترتبط مباشرة بالسياسات الاقتصادية والالتزامات الخارجية دون تحقيق استقرار فعلي للأسعار

تقلبات الدولار داخل الجهاز المصرفي وتباين أسعار الشراء والبيع

وفي هذا السياق، سجلت البنوك المصرية تبايناً ملحوظاً في أسعار صرف الدولار، حيث جاء أقل سعر عند 52.42 جنيه للشراء و52.52 جنيه للبيع في بنك الإمارات دبي الوطني، بينما استقرت غالبية البنوك الكبرى مثل الأهلي المصري وكريدي أغريكول والعربي الأفريقي والمصري الخليجي عند متوسط 52.75 جنيه للشراء و52.85 جنيه للبيع، ما يعكس حالة عدم استقرار واضحة داخل النظام المصرفي

ويرى الخبير المصرفي هاني توفيق أن هذا التباين يعكس غياب آلية ضبط حقيقية لسوق الصرف، مشيراً إلى أن الاعتماد على تدفقات قصيرة الأجل يخلق حالة من الضغط المستمر على الجنيه، ويجعل البنوك تتصرف وفق سيولة اللحظة وليس وفق استراتيجية نقدية مستقرة قادرة على حماية العملة المحلية من التقلبات الحادة

وبحسب قراءة إضافية من واقع السوق، سجل البنك المركزي المصري سعر الدولار عند 52.51 جنيه للشراء و52.65 جنيه للبيع، وهو ما يضع السياسة النقدية في مواجهة مباشرة مع السوق الموازي غير الرسمي الذي يفرض ضغطاً متكرراً على السعر الرسمي ويقص من قدرة البنك المركزي على تثبيت التوازن النقدي في المدى القصير

تكلفة تعويم الجنيه وانعكاسها على الموازنة العامة والإنفاق الحكومي

ومن جهة أخرى، كشفت وزارة المالية أن ارتفاع سعر الدولار جنيهاً واحداً فقط يضيف أكثر من مليار جنيه إلى أعباء الموازنة العامة، بينما ترتفع التكلفة إلى 7 مليارات جنيه عند وصول الدولار إلى 52 جنيهاً، ما يعكس هشاشة الهيكل المالي أمام أي تحرك في سوق الصرف ويضع الدولة تحت ضغط تمويلي متزايد

ويؤكد الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق أن هذه الأرقام تكشف عن اختلال بنيوي في إدارة الدين العام، موضحاً أن الحكومة تربط إنفاقها بشكل مباشر بسعر الدولار دون وجود أدوات تحوط فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم تلقائي في العجز المالي كلما ارتفعت قيمة العملة الأمريكية أمام الجنيه

وبناءً على هذا الواقع، تتوسع الأعباء على قطاعات الدعم والاستيراد وخدمة الدين الخارجي، حيث تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات في الغذاء والطاقة، ما يجعل أي ارتفاع إضافي في سعر الصرف يتحول مباشرة إلى ضغط اجتماعي واقتصادي ينعكس على الأسعار ومستويات المعيشة بشكل سريع وملحوس

توقعات دولية بزيادة الضغط على الجنيه حتى مستويات غير مسبوقة

وفي الاتجاه ذاته، توقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يرتفع سعر الدولار إلى 55 جنيهاً بنهاية العام المالي الحالي، مع إمكانية وصوله إلى 60 جنيهاً في العام التالي، وصولاً إلى مستويات قد تبلغ 66 جنيهاً بحلول يونيو 2029، في ظل استمرار سياسات التعويم المدار والاعتماد على التمويل الخارجي □

ويرى الخبير الدولي محمد العريان أن هذه التوقعات تعكس فجوة هيكلية بين الإنتاج المحلي والالتزامات الخارجية، مشيراً إلى أن استمرار الاعتماد على التدفقات الدولارية قصيرة الأجل دون تعزيز الصادرات أو تخفيف الاستيراد سيؤدي إلى ضغط مستمر على العملة المحلية ويقلص من قدرتها على التعافي المستدام □

وبالتالي، ترتبط هذه السيناريوهات بشكل مباشر بمدى قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية حقيقية تشمل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، بينما يظل سوق الصرف في حالة ترقب دائم لأي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي أو قرارات السياسة النقدية العالمية □

ومع استمرار هذه التطورات، يبقى الجنيه المصري في مواجهة اختبار صعب أمام الدولار، في ظل غياب استقرار نقدي واضح واعتماد متزايد على أدوات قصيرة الأجل لا تعالج جذور الأزمة، ما يفتح الباب أمام موجات جديدة من التقلبات في الفترة المقبلة دون أفق واضح للتهدئة □